

وبناء على ميزانية الدولة، حسبما يتم إقرارها.

٦ - أي اتفاق بين احد طرفي هذا الاتفاق وكتلة أخرى لا يعتبر ملزماً للطرف الثاني.

أما الوثيقة الثانية في الاتفاق الائتلافي (الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة) فتتضمن بنوداً تحدد فيها الحكومة مبادئ سياستها العامة وأهدافها في مجال السياسة الخارجية والأمنية، وكذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من مجالات نشاطات الحكومة. وهذه أهم البنود التي نصّت عليها تلك الوثيقة:

(...)

٢ - الأهداف السياسية الرئيسية للحكومة في هذه الفترة هي: مواصلة عملية السلام في المنطقة وتوسيعها، وتعزيز السلام مع مصر، وتأمين سلامة المستوطنات الشمالية.

(...)

٤ - ستكون السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل موجهة الى ضمان استقلال الدولة وتعزيز أمنها وتأسيس السلام مع جاراتها.

٥ - ستحرص الحكومة على زيادة قوة الجيش الإسرائيلي، وقدرته الرادعة، وقدرته على الصمود في مواجهة أي تهديد عسكري؛ وستعمل الحكومة، بحزم، ضد الإرهاب، أبداً كان مصدره. وسيواصل الجيش الإسرائيلي، وقوات الأمن الأخرى، العمل على تأمين سلامة كل المواطنين؛ كما ستعمل، بحزم، على وقف الاضطرابات والحوادث دون حدوث العنف، وعلى إعادة النظام الى نصابه.

٦ - القدس، الكاملة، عاصمة إسرائيل الأبدية، هي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل، وغير قابلة للتقسيم، وسيتم، دوماً، لكل أبناء الأديان، ضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة لهم، وحرية العبادة.

(...)

٨ - ستعمل الحكومة على دفع وتعزيز العلاقات المتبادلة مع مصر، وفقاً لمعاهدة السلام. وستدعو الحكومة مصر الى تنفيذ دورها في معاهدة السلام مع إسرائيل، والى اعطاء المعاهدة مغزى ومضموناً،

حسبما يتضح من روح المعاهدة ومن نوايا الاطراف الموقعة عليها.

٩ - ستعمل الحكومة على مواصلة عملية السلام، طبقاً لآطار السلام في الشرق الأوسط، الذي تمّ الاتفاق عليه في كامب ديفيد، وستعمل على استئناف المفاوضات لتأسيس الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة.

١٠ - ستدعو إسرائيل الأردن الى بدء مفاوضات سلام، لفتح صفحة جديدة في المنطقة من اجل ازدهارها ورخائها. وستبحث إسرائيل في اقتراحات للتفاوض.

١١ - سيسشارك عرب «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة في تحديد مستقبلهم، حسبما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، وستقوم إسرائيل بتشجيع ممثلين من عرب «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، على المشاركة في عملية السلام.

١٢ - ستعارض إسرائيل اقامة دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة، وفي المنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الأردن.

١٣ - لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

١٤ - خلال فترة ولاية حكومة الوحدة، لن يطرأ تغيير على السيادة في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة، إلا بموافقة الليكود والمعراخ.

١٥ - (أ) سيتم ضمان الحفاظ على وجود المستوطنات التي أقامتها حكومات إسرائيل، وتطويرها، وسيتمّ، في الملحق مرفق (الفقرات د هـ و)، تفصيل مواضع مختلفة، سيتفق على وجوب تنفيذها، من بين سائر المواضيع، في هذا الاطار.

(ب) ستقام، في غضون عام، خمس الى ثمان مستوطنات (اسماؤها مفصلة في الملحق المرفق، الفقرة أ).

(ج) المستوطنات الوارد تفصيلها في الملحق المرفق (الفقرتان ب، ج) سوف تقام في السنوات التالية، في مواعيد يتمّ تحديدها في اتفاق بين رئيس الحكومة والقائم بأعماله، قبل نهاية السنة الأولى